



«الاعتقال الإداري للأشبال، ما إله أي داعي، واحد أقل من 18 سنة شو بده يكون عامل ليحطوه إداري»

الطفل أمل نخلة

الاسم: أمل معمر نخلة

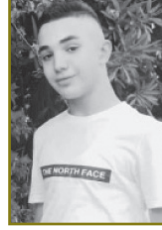
العمر: 17 عاماً (16 كانون الثاني 2004)

العنوان: مخيم الجلزون للاجئين الفلسطينيين، رام الله

المهنة: طالب ثانوي

تاريخ الاعتقال: 2021/1/21

السجن: مجدو



تبرز حالة أمل نخلة استهداف نظام الفصل العنصري الإسرائيلي الممنهج للأطفال الفلسطينيين، في محاولة لقمع وترهيب جيل كامل من الفلسطينيين. كما تبين أنه لا يسلم أحد من سياسة الاعتقال الإداري التعسفي الذي تستخدمه دولة الاحتلال، حتى الأطفال الفلسطينيين!

### الاعتقال

يوم 2021/1/21، أعادت قوات الاحتلال اعتقال الطفل الفلسطيني أمل نخلة (17 عاماً) من منزله في مخيم الجلزون للاجئين الفلسطينيين، بعد أن اقتحمت القوة منزله في ساعات الفجر الأولى. قامت محكمة عوفر العسكرية بتمديد اعتقاله لمدة 72 ساعة لإصدار أمر اعتقال إداري بحقه، وصدر الأمر بتاريخ 2021/1/24 لمدة 6 أشهر قابلة للتجديد. قامت المحكمة بتثبيت اعتقاله على كامل المدّة، وادعى القاضي العسكري أن المواد السرية تشير إلى أنه يشكّل خطراً على أمن المنطقة، مما يستدعي إبقاءه رهن الاعتقال.

يذكر أنه قبل حوالي شهرين من الآن، وفي يوم 2020/12/10، خلال اعتقال أمل السابق، قررت محكمة الاستئناف العسكرية الإفراج عن أمل بعد اعتقال دام 40 يوماً. وجاء القرار استناداً إلى صغر سنّ أمل وحالته الصحية الجسدية والنفسية. وعقدت جلسة الاستئناف هذه بسبب اعتراض النيابة على قرار المحكمة الأول بالإفراج عن أمل بعد تقديم لائحة الاتهام، حيث استأنفت النيابة وعقدت جلسة الاستئناف بتاريخ 29.11 وأصرت خلالها النيابة على تمديد اعتقال أمل، مما دفع القاضي إلى تأجيل القرار حتى الحصول على تقرير ضابط السلوك، وعقدت الجلسة الثانية في 10.12.2020 حيث تقرر الإفراج عنه، إلا أن النيابة العسكرية لم تكتفِ بالاستئناف الذي قدمته بل طلبت خلال

الفلسطينيون للإساءة اللفظية بشكلٍ دائم، ويعاقبون بغرامات عالية، خاصة الأطفال القابعين في سجن عوفر؛ حيث بلغت الغرامات المفروضة عليهم في شهري آذار ونيسان 2019، ما يقارب 78 ألف شيقل، وأكثر من 60 ألف شيقل في شهر أيار 2019 وحده.<sup>3</sup>

إن احتجاز الأطفال الفلسطينيين في ظروف قاسية داخل المعتقلات والسجون الإسرائيلية يعرضهم إلى التعذيب النفسي والجسدي، بالإضافة إلى سياسية الترهيب التي تمارس ضدهم، والعقوبات التي تُفرض عليهم؛ مما يمنع الأطفال من النمو بصحة وكرامة. كما وأن فقدان الثقة والحماية وانتزاعهم من عائلاتهم يؤدي إلى عرقلة عملية تكوين الشخصية، الناتج عن عزل الأطفال عن عائلاتهم ومجتمعهم.

3 مؤسسات الأسرى: الاحتلال اعتقل (905) فلسطيني خلال شهري آذار ونيسان، تقرير صادر عن مؤسسات الأسرى (مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، هيئة شؤون الأسرى والمحررين، نادي الأسير الفلسطيني)، <https://bit.ly/37MGA8B>.

هذه الجلسة تمديد اعتقال أمل 72 ساعة لفحص إمكانية إصدار أمر اعتقال إداري بحقه. رفضت محكمة الاستئناف العسكرية الطلبين، وقررت الإفراج عنه في نفس اليوم.

### مرض خطير في ظل جائحة كورونا...خطورة مضاعفة

وفقاً للتقرير الطبي الخاص بأمل، فإنه يعاني من مرض نادر وخطير يدعى الوهن العضلي الشديد<sup>1</sup> الذي يستدعي رعاية خاصة بالمريض وتلقي الأدوية بانتظام، بالإضافة إلى المراقبة المستمرة للأعراض لتجنب المضاعفات الصحية المحتملة. كما وخضع أمل مؤخراً لعملية جراحية لإزالة كتلة سرطانية في الصدر، يعاني على إثرها من آلام في الرأس وضيق في التنفس.



يذكر أن أمل سبق واعتقل بتاريخ 2020/11/2 على حاجز عسكري طيار بين بلدي عطارة وبيزريت، وأثناء الاعتقال قامت قوات الاحتلال بتقييده وضربه بشدة. قدمت النيابة العسكرية بحقه لائحة اتهام تتضمن إلقاء الحجارة، وهي التهمة التي توجه دائماً إلى الأطفال الفلسطينيين.

1 الوهن العضلي هو اضطراب في المناعة الذاتية، يُضعف التواصل بين الأعصاب والعضلات، مما يؤدي إلى حدوث نوبات من ضعف العضلات.

إن ما يفاقم الخطر الذي يهدد حياة أمل نخلة، هو فشل سلطات الاحتلال في حماية المعتقلين والأسرى الفلسطينيين بعد تفشي فيروس كورونا، حيث ما زالوا يعانون من ظروف معيشية قاسية لا تراعي الحد الأدنى من مستوى المعيشة اللائق. كما ويعانون من الاكتظاظ الشديد في مراكز التوقيف والسجون، ونقص التهوية، بالإضافة إلى نقص المعقمات والمنظفات، مما يزيد خطر انتشار الفيروس بشكل سريع بين المعتقلين والأسرى.

### التحليل القانوني

إن الأطفال الفلسطينيين لا يتمتعون بالحماية المكفولة لهم بموجب العديد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية، خاصة اتفاقية حقوق الطفل التي صادقت عليها دولة الاحتلال في تشرين الأول من العام 1991. بلغ عدد الأطفال المعتقلين حتى شهر كانون الثاني 2021، ما يقارب 170 طفلاً، منهم 3 أطفال رهن الاعتقال الإداري التعسفي، حيث تستخدم سلطات الاحتلال الاعتقال الإداري بشكل ممنهج، وتستند فيه إلى ملف سري لا يمكن للمعتقل أو محاميه الاطلاع عليه، مما يخرق حق المعتقلين بالمحاكمة العادلة المكفولة وفقاً للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وفقاً للمادة (78) من اتفاقية جنيف الرابعة، فإنه لا يجوز احتجاز شخص إلا لأسباب أمنية قهرية، وفي حالات الطوارئ الاستثنائية. ومع ذلك، تستخدم سلطات الاحتلال الاعتقال الإداري بشكل ممنهج، مما يشكل انتهاكاً صارخاً لمعايير القانون الدولي.

بتاريخ 2020/10/23، أبرز بروفييسور مايكل لينك-المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة - عدم مشروعية استخدام دولة الاحتلال للاعتقال الإداري ودعاها إلى وقف وإلغاء ممارسة هذه السياسة.

لا تزال إجراءات القضاء العسكري الخاصة بالأحداث تفتقر للحماية الخاصة والمناسبة المكفولة للأطفال وفقاً لاتفاقية حقوق الطفل. حيث أكدت لجنة حقوق الطفل في ملاحظاتها الختامية على التقرير الدوري لدولة الاحتلال على أهمية "ضمان الوصول الفعال لمراجعة قضائية مستقلة حول قانونية احتجازهم وذلك خلال 24 ساعة من وقت الاعتقال، بالإضافة إلى تزويد الأطفال بالمساعدة القانونية المناسبة والمستقلة والمجانبة"<sup>2</sup> كما وأوصت بضرورة قيام دولة الاحتلال بتعديل القانون المتعلق بالحكم على الأطفال الفلسطينيين بالسجن لمدة 20 عاماً بتهمة إلقاء الحجارة.

إن غالبية الأطفال الذين جرى اعتقالهم من قبل قوات الاحتلال أفادوا أنهم تعرضوا لسوء المعاملة، وجرى انتزاع الاعترافات منهم بالإكراه أثناء التحقيق. وعادةً ما تشمل أشكال سوء المعاملة التي تمارسها سلطات الاحتلال أثناء اعتقال الأطفال والتحقيق معهم الصفع، والضرب، والركل، والدفع بقوة. كما يتعرض الأطفال

2 Committee on the Rights of the Child, Concluding observations on the second to fourth periodic reports of Israel, 4 July 2013, Un Doc. CRC/C/ISR/CO/2-4, para. 74(b). Available at: <file:///C:/Users/Milena/Downloads/G1345025.pdf>